Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

التحوّل الديمقراطي في ليبيا: تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والتحديات الراهنة

محمد خير الله عبد الله الزربي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة اجدابيا ـ ليبيا
mhmdalzrby60@gmail.com

Democratic Transition in Libya: An Analysis of Political and Social Factors and Current Challenges

Mohammed Khairallah Abdullah Al-Zarbi
Faculty of Economics and Political Science - Ajdabiya University - Libya

تاريخ الاستلام:2026/06/30 -تاريخ المراجعة:2026/07/18- تاريخ القبول: 2026/07/28- تاريخ للنشر : 8/8/ 2026

الملخّص

تسعى هذه الورقة إلى تحليل مسار التحوّل الديمقراطي في ليبيا باعتباره تجربة انتقالية مركّبة تتقاطع فيها عوامل داخلية وخارجية متشابكة. فهي تدرس، في إطار دراسة حالة تحليلية، الكيفية التي تسهم بها الثقافة السياسية، والمجتمع المدني، والهياكل المؤسسية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية في تشكيل مسارات التحوّل. كما تلقي الضوء على طبيعة التدخّلات والضغوط الدولية والإقليمية وتأثيرها في فرص نجاح أو تعثّر الانتقال الديمقراطي، وتبرز أهمية فهم السياقات المحلية والبيئة الدولية بوصفهما شرطين أساسيين لتفسير هذه العملية. وتعتمد الورقة إطارًا نظريًا متعدد الأبعاد يزاوج بين التحليل السياسي والنظريات الاجتماعية والاقتصاد السياسي لاستخلاص الدروس العملية وصياغة توصيات موجَّهة لصانعي القرار والفاعلين المدنيين حول سُبُل دعم التحوّل الديمقراطي المستدام. وتهدف الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة تساهم في تطوير سياسات واستراتيجيات فاعلة للتغيير الاجتماعي والسياسي في ليبيا في ظل التحديات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: التحوّل الديمقراطي؛ ليبيا؛ الثقافة السياسية؛ المجتمع المدني؛ التدخّلات الخارجية؛ استراتيجيات الدعم.

ABSTRACT

This paper analyzes Libya's democratic transition as a complex and multifaceted process shaped by the interaction of internal and external dynamics. Using an analytical case-study approach, it examines how political culture, civil society, institutional structures, and socio-economic conditions influence the trajectory of democratic change. The study also highlights the role of international and regional interventions and pressures and their impact on the prospects for successful or stalled transition, underlining the importance of understanding both domestic contexts and the broader international environment. It adopts a multi-dimensional theoretical framework that integrates political analysis, social theory, and political economy to extract practical lessons and formulate recommendations for policymakers and civil society actors on how to support a sustainable democratic transition. The paper ultimately seeks to provide a comprehensive perspective that contributes to developing effective policies and strategies for social and political change in Libya under current challenges.

Keywords: Democratic transition; Libya; political culture; civil society; external interventions; support strategies.

المقدمة

تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة لعملية التحوّل الديمقراطي، منطلقة من الإطار المفاهيمي العام ومركّزة على الحالة الليبية في ضوء التحديات السياسية والاجتماعية الراهنة. يبدأ التحليل ببيان مفهوم التحوّل الديمقراطي باعتباره عملية انتقالية معقّدة تقوم على تفكيك النظام السياسي القائم وإقامة نظام بديل أكثر انفتاحًا وتمثيلًا، وهو ما يجعله مرحلة تأسيسية للنظام الديمقراطي. وتستعرض الورقة المراحل والأنماط المختلفة للتحوّل الديمقراطي، واستراتيجياته ومؤشراته وأسبابه، فضلًا عن أهم المقاربات والمداخل النظرية التي تفسّر هذا التحوّل. كما تتناول التدخّلات الخارجية وأدوار الفاعلين الدوليين في مسارات الانتقال الديمقراطي، بما في ذلك انعكاساتها الإيجابية أو السلبية على فرص ترسيخ الديمقراطية.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى فهم معمّق لمفهوم التحوّل الديمقراطي وسياقاته المحلية والدولية، باعتباره أداة تحليلية تساعد في تطوير استراتيجيات فعّالة لدعم التحوّلات السياسية في الدول الخارجة من أنظمة تسلطية. ومن هذا المنطلق تركز الورقة على تحليل تجربة التحوّل الديمقراطي في ليبيا باعتبارها نموذجًا غنيًا بالدروس المستفادة، سواء فيما يتعلق بالعوامل الداخلية مثل الثقافة السياسية والمجتمع المدني والهياكل المؤسسية، أو فيما يتصل بالتدخّلات الدولية والإقليمية.

وتقدّم هذه الورقة تشخيصًا للتحديات الراهنة التي تواجه مسار التحوّل في ليبيا وتقويمًا لنتائجه الجزئية، بما يتيح استخلاص مقترحات عملية لدعم استقرار الانتقال وبناء نظام ديمقراطي مستدام. وبذلك فهي لا تقتصر على تأصيل المفهوم والمداخل النظرية فحسب، بل تزاوج بين التحليل المفاهيمي والقراءة التطبيقية للتجربة الليبية بما ينسجم مع أهدافها البحثية المتمثلة في استكشاف العوامل المؤثّرة وتشخيص التحديات وتقديم توصيات للفاعلين المعنيين بعملية التحوّل الديمقراطي في ليبيا.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن ليبيا، منذ عام 2011، ما زالت تواجه صعوبات وتحديات متعددة أعاقت استكمال مسار التحول الديمقراطي والانتقال إلى دولة مستقرة تقوم على أسس الديمقراطية وسيادة القانون والمؤسسات. فعلى الرغم من الجهود السياسية والمبادرات المحلية والدولية الرامية إلى بناء نظام ديمقراطي، إلا أن استمرار الانقسامات السياسية والصراعات الداخلية وضعف المؤسسات الرسمية وتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتدخلات الإقليمية والدولية أسهمت في إطالة المرحلة الانتقالية وإعاقة تحقيق الاستقرار السياسي.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التحول الديمقراطي في ليبيا، وتحليل دور المجتمع المدني والثقافة السياسية والتدخلات الخارجية في دعم أو عرقلة هذا المسار، وصولًا إلى تحديد السبل والاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز فرص نجاح التحول الديمقراطي وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التحول الديمقراطي في ليبيا من خلال التعرف على أبرز العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في مساره، وبيان مدى إسهام الثقافة السياسية والمجتمع المدني في دعم عملية الانتقال الديمقراطي أو تعثرها. كما تسعى إلى دراسة تأثير التدخلات الإقليمية والدولية على مستقبل الديمقراطية في ليبيا، واستعراض التجارب المقارنة ذات الصلة للاستفادة من الدروس المستخلصة منها. كذلك تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية علمية تساعد على فهم متطلبات بناء دولة القانون والمؤسسات، واقتراح مجموعة من الاستراتيجيات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وترسيخ الممارسات الديمقراطية في المجتمع الليبي.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التحول الديمقراطي بوصفه أحد أبرز القضايا التي تشغل الفكر السياسي المعاصر، خاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية وتسعى إلى بناء نظم سياسية مستقرة وفاعلة. وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها في إثراء المعرفة المتعلقة بموضوع التحول الديمقراطي في ليبيا من خلال تقديم تحليل شامل للعوامل المؤثرة في نجاحه أو تعثره، بما يضيف إلى الأدبيات العلمية الخاصة بالدراسات السياسية والتحولات الديمقراطية. أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية الدراسة في تقديم نتائج وتصورات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والباحثون ومؤسسات المجتمع المدني في وضع السياسات والبرامج الداعمة للتحول الديمقراطي، بما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وترسيخ مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وبناء مؤسسات دولة حديثة قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة.

وتحتوي هذه الورقة على عدة محاور منها: أولًا: مفهوم التحول الديمقراطي، ثانيًا: مراحل التحول الديمقراطي، ثالثًا: استراتيجيات التحول الديمقراطي، رابعًا: أنماط التحول الديمقراطي، خامسًا: مؤشرات التحول الديمقراطي، سادسًا: أسباب التحول الديمقراطي، سابعًا: التحول الديمقراطي في ليبيا – نموذجًا، ثامنًا: التحديات والمعوقات، تاسعًا: الخاتمة.

المحور الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

يتباين، ويتعدد في الأوساط الأكاديمية، والسياسية استخدام اصطلاح التحول الديمقراطي Democratic Transition، أو عملية التحول الديمقراطي Democratic Transition Process، أو التحول نحو الديمقراطية Transition Toward Democracy ودرجة حدوثها، وشروط قيامها، شأنها في ذلك شأن كثير من المصطلحات السياسية الأخرى. حيث يشير مفهوم التحول الديمقراطي Democratic Transition The Concept of في أوسع معانيه إلى الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، فمفهوم التحول الديمقراطي يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم، وانهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، حيث تشمل عملية التحول عناصر النظام السياسي، مثل البنية الدستورية، والقانونية، والمؤسسات، والعمليات السياسية، فضلاً عن ذلك فقد تشهد عملية التحول صراعات، ومساومات، وعمليات تفاوض بين مراكز القوى داخل الدول (حسين إبراهيم، 2013). و يرى كل من (Michlai, Amichai, and Kathryn ، 2007) مايكل و إميتشي و كاثرين أن التحول الديمقراطي هو إحداث النظام قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، إما من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي انتخابي، أو من نظام شبه استبدادي إلى نظام أكثر ديمقراطية . إن التحول الديمقراطي يعكس حدوث عملية تبدل، أو تغيير جذري،

وشامل في بنية المجتمع؛ وذلك بسبب فعل الثورات التي تحدث تأثيرات بالغة على كافة المستويات: الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية آفاق التحول إلى الديمقراطية في بلدان الربيع العربي في ظل الواقع العربي الراهن.

يختلف مفهوم التحول نحو الديمقراطية عن مفهوم الديمقراطية، فقد وصف لويس بول التحول الديمقراطي بأنه مرحلة من تغيير النظام، تبدأ عند نقطة ما، عندما تبدأ الأنظمة الاستبدادية الشمولية Totalitarian Regimes بالانهيار، ووضع دستور، وهياكل ديمقراطية جديدة، وتعديل النخب السياسية لسلوكها بما يتفق مع قواعد الديمقراطية المقررة (Lewis, Paul, 2005, p.405). فالتحول السياسي هو نتيجة مباشرة، أو غير مباشرة من انقسامات مهمة في إطار النظام الاستبدادي نفسه، مع انشقاقات متذبذبة بين المتشددين والمعتدلين (O'Donnell, G. A. Schmitter, P, 1986). فنجد أن التيار المعتدل في الدولة يهدف إلى إنشاء حكومة منفتحة، والحصول على دعم جماهيري واسع، فعندما يواجه المعتدلون محاولة التحول السياسي، يكونون أكثر استعدادا للتفاوض، والتخلي عن السلطة، بدلاً من قتال شعوبهم، بينما المتشددون في العادة يكونون مستفيدين من الوضع ال ارهن؛ ولذلك فهم يكرسون بقاءهم في مناصبهم من خلال تبني سياسات قمعية، للسيطرة على الشعب، من أجل منعهم من أية محاولة تهدد وجودهم في المجتمع، فالمتشددون ليس لهم استعداد ليتنازلوا، أو حتى أن يتفاوضوا مع المعارضة (Crescenzi, M, 1999). وتختلف الدول في درجة استخدام العنف ،فبعض الدول تستخدم مستوى عالياً من العنف Levels of Violence High ضد مواطنيها، يفوق دولاً أخرى، فعلى سبيل المثال، المستويات المنخفضة من العنف Low Levels of Violence ترتبط دائما بالفرص السياسية التي تخفف التعبئة للاحتجاج، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية المنفتحة Open Democratic Regimes التي لديها مؤسسات تستوعب مطالب الشعب، بينما الدول القمعية Repression States تفتقر لمثل هذه المؤسسات، وتصنف من حيث مدى قدرتها على ممارسة العنف، و حجم الأجهزة القمعية، أو بالشرعية أو عدم الشرعية (Johnston, H,2012)

ويمر التحول الديمقراطي بعدة مراحل، تبدأ عادة بزوال النظام الاستبدادي، والذي قد يتحقق عبر الثورة أو الانتخابات أو الضغوط الدولية. ثم تأتي مرحلة الانتقال السياسي التي تشمل تشكيل حكومة انتقالية أو وضع دستور جديد، وتعد هذه المرحلة نقطة حاسمة للتأكيد على الالتزام بالديمقراطية. وتشكل الانتخابات الحرة والنزيهة خطوة محورية في ترسيخ التحول الديمقراطي، إذ تعكس إرادة الشعب وتمثل مدخلًا لتقوية المؤسسات الديمقراطية. بعد ذلك، يتطلب تثبيت الديمقراطية وقتًا طويلًا لبناء ثقافة ديمقراطية مستدامة يتم خلالها تعزيز وتطوير المؤسسات ورفع الوعي السياسي بين المواطنين (صميغ المري، 2010، ص 29).

كما يرى العديد من الباحثين أن التحول الديمقراطي عملية ديناميكية تتطلب تفاعلاً مستمرًا بين القوى السياسية والمجتمع المدني، وهو ما يجعلها معرضة للتحديات والمخاطر، بما في ذلك العقبات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى التحول الديمقراطي ليس كمجرد تغيير شكلي في النظام السياسي، بل كعملية شاملة تتطلب التزامًا جماعيًا من جميع فئات المجتمع وقدرة على التغلب على العقبات الراهنة لضمان بناء نظام ديمقراطي مستقر وقوي (منصور، 2004).

إن التحول الديمقراطي يمثل مسارًا طويل الأمد يتفاعل فيه البعد المؤسساتي مع البعد الاجتماعي والسياسي والثقافي. ويتضح من الأدبيات أن نجاح هذه العملية يعتمد على قدرة الدولة والمجتمع المدني على تطوير مؤسسات قوية، وتعزيز المشاركة السياسية، وترسيخ سيادة القانون، ودعم المبادرات المجتمعية. ويعد هذا الفهم أساسًا للارتباط بالمحاور التالية للورقة، والتي تتناول مراحل التحول، استراتيجياته، أنماطه، مؤشرات نجاحه، أسبابه، وتجربة ليبيا كنموذج تحليلي شامل، وصولًا إلى التحديات والمعوقات التي تواجه المسار الديمقراطي.

المحور الثاني: مراحل التحول الديمقراطي

تمر عملية التحول الديمقراطي بمجموعة من المراحل المتسلسلة التي تعكس الانتقال من النظام السلطوي إلى نظام ديمقراطي مستقر، وهي مراحل ديناميكية تتفاعل فيها البنى المؤسسية مع الثقافة السياسية والمجتمع المدني، ويحدد نجاحها قدرة الدولة والمجتمع على إدارة التغيير بفعالية (عزمي، 2019، ص 26). ويمكن تصنيف هذه المراحل على النحو التالي:

أولًا، مرحلة الاستعداد والتأهب، وهي المرحلة التي تسبق الانهيار الفعلي للنظام الاستبدادي، حيث تبدأ القوى السياسية والاجتماعية في تقييم الأوضاع الراهنة، والتحضير للتغيير عبر بناء القدرات المؤسسية والاجتماعية، وتعزيز الوعي بالمبادئ الديمقراطية، بالإضافة إلى تكوين نواة للمعارضة أو القوى التقدمية التي ستقود عملية التحول لاحقًا.

ثانيًا، مرحلة ظهور الإجماع حول ضرورة التغيير، وتمثل المرحلة الحاسمة التي تتبلور فيها إرادة المجتمع على الخروج من النظام القديم، إذ يبدأ صانعو القرار والقوى السياسية والمدنية في تشكيل توافق حول أهداف التحول وآليات تنفيذه، بما في ذلك وضع دستور مؤقت أو خطط للإصلاح السياسي. وتعد هذه المرحلة مرحلة تفاعلية، حيث تتقاطع مصالح النخب السياسية مع مطالب المجتمع المدني، ويجب أن تؤطر ضمن قواعد مؤسسية تضمن عدم العودة إلى النظام الاستبدادي

ثالثًا، مرحلة تأمين التحول الديمقراطي، والتي تتضمن تنفيذ السياسات والإصلاحات المطلوبة، وإرساء المؤسسات الجديدة، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وتعزيز مشاركة المواطنين، وضمان سيادة القانون. وتهدف هذه المرحلة إلى

تثبيت مكتسبات التحول الديمقراطي وتفادي الانزلاق نحو الفوضى أو الانقلاب على التغيير، حيث يتطلب الأمر جهودًا متواصلة لمراقبة الأداء المؤسسي وتدعيم ثقافة ديمقراطية مستدامة (صميغ المري، 2010، ص 29).

مخاطر التحول الديمقراطي

رغم أن المراحل السابقة تمثل خريطة طريق للتحول الديمقراطي، فإن العملية تبقى عرضة لمخاطر الارتداد نحو النظام السلطوي، خاصة عندما تتواجد مؤسسات النظام القديم جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الديمقراطية الجديدة. وتستلزم هذه المخاطر، كما تشير نجلاء الرفاعي، "جهودًا مستمرة لضمان استدامة التحول الديمقراطي وتثبيت مؤسساته، وإدارة الصراع بين المؤسسات القديمة والجديدة بما يمنع الانزلاق نحو الفوضى أو العودة إلى التسلط" (عزمي، 2019، ص 26).

وعند دراسة مراحل التحول من النظام السلطوي إلى الديمقراطي يمكن تلخيصها في أربعة محاور رئيسة:

1. مرحلة انهيار النظام السلطوي، والتي تتضمن تفكك المؤسسات القديمة وانهيار الهيمنة السياسية على المجتمع.
2. مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، حيث يتم تحديد الأهداف، ووضع الخطط الإصلاحية، وتشكيل النخبة المؤهلة لإدارة المرحلة الانتقالية.
3. مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي وترسيخه، والتي تشمل تأسيس المؤسسات الجديدة، تنظيم الانتخابات، وتعزيز مشاركة المواطنين.
4. مرحلة النظر الاجتماعي والديمقراطي، وهي مرحلة تقييم التغيرات، وبناء ثقافة سياسية مستدامة، وتعزيز الثقة بين المواطنين والدولة لضمان استمرارية الديمقراطية.

فهم مراحل التحول الديمقراطي يساعد على استشراف نقاط القوة والضعف في مسار الانتقال، كما يتيح تشخيص المخاطر المحتملة ومن ثم تطوير استراتيجيات للتعامل معها. ويبرز من هذا التحليل أن كل مرحلة ترتبط بالمرحلة التالية، وأن النجاح في تأمين التحول الديمقراطي يعتمد على تفاعل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وقدرة النخب السياسية على إدارة الصراع بين القديم والجديد، وهو ما سيُكمل فهمنا لاحقًا في المحاور التالية حول استراتيجيات وأنماط التحول الديمقراطي ومؤشراته.

المحور الثالث: استراتيجيات التحول الديمقراطي

تتطلب عملية التحول الديمقراطي تبني استراتيجيات متعددة لضمان الانتقال السلس من النظام السلطوي إلى نظام ديمقراطي مستقر، إذ لا يقتصر الأمر على تغيير القوانين والمؤسسات، بل يشمل أيضًا تعديل العلاقات الاجتماعية وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية. ومن هذا المنطلق، يمكن تصنيف استراتيجيات التحول الديمقراطي إلى عدة محاور متكاملة تركز على الأبعاد المؤسسية والاجتماعية، والسياسية والتعليمية والاقتصادية.

أولًا: الاستراتيجية المؤسسية

تستند الاستراتيجية المؤسسية إلى إعادة هيكلة المؤسسات بما يعزز المشاركة السياسية ويؤسس لقاعدة قانونية قوية للسلطة. وتشمل هذه الاستراتيجية السماح بتأسيس الأحزاب السياسية لتشجيع التنوع السياسي، وتمكين تشكيل الجمعيات لتعزيز المشاركة المجتمعية، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة لتمثيل إرادة الشعب في البرلمان (رشاد، 2014، ص 131). كما تتضمن نشر مؤسسات المجتمع المدني لدعم العملية الديمقراطية، وإقرار الوثيقة الدستورية لتوفير أساس قانوني يحكم الدولة، بالإضافة إلى وجود قضاء مستقل يضمن العدالة وحماية حقوق الأفراد. وتظهر هذه الاستراتيجية بوضوح أن التحول الديمقراطي يعتمد على مؤسسات قوية وفعالة كدعامة أساسية لاستقرار النظام الديمقراطي.

ثانيًا: الاستراتيجية الاجتماعية

تركز الاستراتيجية الاجتماعية على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتعزيز العدالة الاجتماعية، بما يساهم في دعم التحول الديمقراطي. وتشمل توجيه الثروات في القطاعين العام والخاص، وإغلاق المصادر غير المشروعة للموارد، وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، وهو ما يعزز الثقة في النظام الجديد ويقوي المشاركة الشعبية (صميغ المري، 2010، ص 47).

ثالثًا: الاستراتيجية الفعل السياسي

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إعادة ترتيب هياكل القوة والمؤسسات غير الديمقراطية وتلبية المطالب الشعبية المشروعة، من خلال اختيار مؤسسات تنفيذية وقانونية تتسم بالشفافية والقدرة على إدارة المرحلة الانتقالية بفعالية (دياب، 2012، ص 58). وتبرز أهمية هذه الاستراتيجية في توجيه القوى السياسية لضمان توافق بين إرادة المواطنين وأداء المؤسسات، ما يحد من احتمالات الانزلاق نحو الفوضى أو العودة إلى الاستبداد.

رابعًا: الاستراتيجية التعليمية والتوعوية

تعد الاستراتيجية التعليمية ركيزة أساسية في ترسيخ ثقافة ديمقراطية مستدامة، إذ تشمل تعزيز التعليم السياسي والتوعية بحقوق المواطنين وواجباتهم، وزيادة الفهم العام للمبادئ الديمقراطية. ويساعد هذا التوجه على بناء قاعدة شعبية واعية قادرة على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، وبالتالي دعم التحول الديمقراطي على المدى الطويل.

خامسًا: الاستراتيجية الاقتصادية

يرتبط نجاح التحول الديمقراطي أيضًا بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تعمل الاستراتيجية الاقتصادية على تحسين الحالة المعيشية وتنمية الموارد، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويظهر هذا جليًا في قدرة الدولة على تلبية

احتياجات المواطنين الأساسية، وتوفير فرص العمل، وتنمية الاقتصاد بما يحد من الاحتقان الاجتماعي ويقوي دعم المجتمع للتحول الديمقراطي (صميغ المري، 2010، ص 47).

إن الاستراتيجيات المختلفة للتحول الديمقراطي متكاملة ومترابطة، حيث لا يمكن أن ينجح التحول بمؤسسات قوية فقط دون دعم اجتماعي وسياسي واقتصادي، كما لا يكفي تحسين الظروف المعيشية دون وجود مؤسسات مستقلة وقضاء عادل. ويبرز من هذا التحليل أن تكامل الاستراتيجيات المؤسسية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والاقتصادية يمثل شرطًا أساسيًا لضمان نجاح التحول الديمقراطي واستدامته، وهو ما يربط هذا المحور بالمحاور التالية حول أنماط التحول ومؤشراته وأسبابه، وصولًا إلى دراسة التجربة الليبية والتحديات الراهنة.

المحور الرابع: أنماط التحول الديمقراطي

يمثل فهم أنماط التحول الديمقراطي خطوة أساسية في دراسة مسار الانتقال السياسي من النظم السلطوية إلى الديمقراطية، إذ إن كل نمط يعكس ظروفًا سياسية واجتماعية وتاريخية معينة، ويحدد الأساليب والمخاطر المرتبطة بالتحول. ويشير الباحث بلقيس أحمد منصور إلى أن التحول الديمقراطي يمكن أن يسلك ثلاث مسارات رئيسية، تختلف باختلاف الفاعلين والظروف المحيطة (منصور، 2014، ص 39).

أولًا: التحول من الأعلى

يحدث هذا النمط عندما يقود النخبة السياسية الحاكمة عملية التحول الديمقراطي، غالبًا نتيجة إدراكها الحاجة إلى إصلاح النظام أو لتجنب الانهيار الكامل. في هذا السياق، تُحدد الخطط الإصلاحية والمؤسسات الجديدة من قبل النخبة نفسها، مع إشراك محدود للمجتمع المدني أو القوى المعارضة، بهدف ضمان انتقال سلس للسلطة دون اضطرابات كبيرة. ويتميز هذا النوع من التحول بالقدرة على فرض ترتيبات مؤسساتية منظمة، لكنه قد يعاني من ضعف الشرعية الشعبية إذا لم يتم توسيع المشاركة لاحقًا. ويبرز هذا النمط في تجارب بعض الدول التي شهدت إصلاحات تدريجية من قبل النخبة الحاكمة، حيث تم تنفيذ تغييرات محددة في القوانين والدستور والممارسات السياسية دون اضطرابات شاملة.

ثانيًا: التحول التوافقي أو التحول عبر الاتفاق بين الأطراف المتصارعة

يمثل هذا النمط نموذجًا للتوافق السياسي بين القوى المتنافسة لتحقيق الانتقال الديمقراطي بشكل سلمي. ويعد المثال الأكثر وضوحًا على هذا النوع ما حدث في جنوب إفريقيا، حيث تم الاتفاق بين النظام العنصري السابق وحركة التحرر على إجراء مفاوضات أدت إلى إنهاء الفصل العنصري وإقامة نظام ديمقراطي متعدد الأعراق. ويؤكد منصور أن هذا النوع من التحول يبرز أهمية التفاوض والتسويات بين الأطراف المختلفة، مع مراعاة مصالح الجميع، لضمان استقرار العملية الانتقالية وتجنب العنف أو الانقسامات العميقة (منصور، 2014، ص 39). ويعكس هذا النمط قدرة الأطراف على خلق توافق سياسي واجتماعي، وتأسيس مؤسسات ديمقراطية مستقرة تستند إلى قاعدة مشتركة من التفاهمات، ما يعزز فرص النجاح والاستمرارية.

ثالثًا: التحول من خلال الشعب أو التحول الشعبي

يحدث هذا النمط عندما يكون الحراك الشعبي هو العامل الرئيسي في دفع عملية التحول الديمقراطي، غالبًا عبر الاحتجاجات والانتفاضات أو الضغوط الشعبية المستمرة على النظام القائم. ومن الأمثلة البارزة على هذا النمط ما حدث في تونس، حيث أدت الاهتزازات الشعبية والمظاهرات الواسعة إلى الإطاحة بنظام بن علي، ما مهد لبدء عملية التحول الديمقراطي وإرساء مؤسسات جديدة تشارك فيها القوى السياسية والمجتمع المدني. ويشير حسن محمد لاما إلى أن التحول الشعبي يعتمد على قوة الإرادة الجماعية للمواطنين وقدرتهم على الضغط لتغيير النظام، وهو ما يضمن شرعية واسعة للعملية الديمقراطية ولكنه قد يكون معرضًا لعدم الاستقرار إذا لم تترافق مع استراتيجيات مؤسسية فعالة.

رابعًا: التحول عبر التدخل الخارجي

يتسم هذا النمط بالاعتماد على تدخل قوى خارجية، سواء كانت دولًا أو تحالفات دولية، لفرض أو دعم عملية التحول الديمقراطي. وقد ظهر هذا النمط بشكل واضح في تجربة العراق بعد 2003، حيث أدى التدخل الخارجي إلى الإطاحة بالنظام السابق وإعادة بناء المؤسسات السياسية وفق نموذج ديمقراطي، إلا أن هذه التجربة أظهرت تحديات كبيرة مثل الصراع على السلطة، ضعف المؤسسات المحلية، وغياب قاعدة شعبية واسعة للتغيير، مما يعكس أن التحول الخارجي قد يسهم في بدء العملية، ولكنه لا يضمن استدامتها دون دعم داخلي فعال.

يتضح من دراسة أنماط التحول الديمقراطي أن نجاح العملية يعتمد على توافق استراتيجيات متعددة: قوة النخبة الحاكمة، مشاركة المجتمع المدني، الإرادة الشعبية، ومدى التدخل الخارجي. ويبرز تحليل هذه الأنماط أن كل تجربة تتميز بخصوصيتها، وأن اختيار النمط المناسب يعتمد على السياق السياسي والاجتماعي والتاريخي، ما يجعل دراسة هذه الأنماط ضرورة لفهم ديناميكيات التحول وتحديد المخاطر واستراتيجيات المعالجة. كما يتضح أن التحول التوافقي والتشاركي من الأعلى يميل إلى الاستقرار المؤسسي، بينما التحول الشعبي يضمن شرعية شعبية واسعة، والتحول الخارجي يحتاج إلى دعم داخلي لتثبيت المكتسبات الديمقراطية. ويشكل هذا الفهم أساسًا للمحاور القادمة التي ستناقش مؤشرات التحول وأسبابه وتجربة ليبيا النموذجية والتحديات المعاصرة.

المحور الخامس: مؤشرات التحول الديمقراطي

تعد مؤشرات التحول الديمقراطي أدوات قياس أساسية لتقييم مدى تقدم الدول في مسار التحول نحو الديمقراطية، إذ تمثل مؤشرات قابلة للملاحظة والتطبيق، تعكس التغيرات الهيكلية والسلوكية للمجتمع والسياسة في مرحلة الانتقال.

وتساعد هذه المؤشرات الباحثين وصناع القرار على تحديد نقاط القوة والضعف في عملية التحول، وتطوير استراتيجيات لدعم الاستقرار الديمقراطي (إسراء، 2008، ص 34).
يتحقق التحول الديمقراطي بصورة كاملة في الدولة Complete Democratic Transition إذا ما توفرت المؤشرات التالية:

1- وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين الرئيسين Main New Political Actors The بشأن النظام السياسي الجديد (حسنين إبراهيم، 2013،)

2- إصدار دستور جديد، يلبي طموحات كل أفراد المجتمع Issuing a New Constitution

3- إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة (Seymour Lipset, 1994).

4- تشكيل حكومة Forming a Government، من خلال انتخابات حرة، ونزيهة، تكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيداً عن وجود أية قوى أخرى، تتنازع صلاحيات السلطات التنفيذية، والتشريعية والقضائية (حسنين إبراهيم، 2013)

5- بناء مجتمع مدني قوي، وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون

6- سيادة الثقافة السياسية في المجتمع، التي تحترم حقوق الإنسان، والمتمثلة في احترام حرية التعبير، وحرية الإعلام، وحرية التظاهر، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وسيادة القانون (Seymour Lipset, 1994)

أولًا: حرية الانتخابات وسلامتها

تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة من أهم مؤشرات التحول الديمقراطي، حيث تعكس مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم ومراقبة السلطة، وتضمن شرعية النظام الديمقراطي. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن مجرد إجراء الانتخابات لا يعني بالضرورة وجود تحول ديمقراطي فعلي، إذ قد تكون الانتخابات مصطنعة أو محسومة سلفًا لصالح حزب أو جهة معينة، ما يحولها إلى أداة شكلية دون تداول حقيقي للسلطة (إسراء، 2008، ص 34). لذلك، يشكل التحقق من نزاهة وشفافية الانتخابات مؤشراً أساسياً على مدى التقدم الديمقراطي.

ثانيًا: بناء المؤسسات الديمقراطية

تشير مؤشرات التحول إلى أهمية وجود مؤسسات قوية ومستقلة قادرة على ممارسة السلطة وفق القانون والدستور، بما يشمل البرلمان، والقضاء، والحكومات المحلية، والأحزاب السياسية. ويعد تعزيز هذه المؤسسات شرطًا أساسيًا لاستدامة التحول الديمقراطي، إذ تمثل قاعدة لإدارة الصراعات السياسية وتطبيق القواعد الديمقراطية بشكل مستدام، وهو ما يعكس قدرة الدولة على الانتقال من حالة الفوضى أو السلطوية إلى الديمقراطية المؤسسية (رشاد، 2006، ص 196).

ثالثًا: حرية الرأي والصحافة

تمثل حرية التعبير وحرية الصحافة مؤشراً جوهريًا على وجود بيئة ديمقراطية حقيقية. فهي تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم وانتقاد السياسات العامة، وتساهم في مراقبة أداء السلطة، وتطوير الوعي السياسي في المجتمع. ومن دون هذه الحرية، يصبح التحول الديمقراطي محدودًا في مؤسسات الشكل وليس الجوهر، مما قد يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية وعدم قدرة المجتمع المدني على المساهمة في صنع القرار (رشاد، 2006، ص 196).

رابعًا: سيادة القانون

تشير سيادة القانون إلى التزام الجميع – حكامًا ومحكومين – بالقوانين دون تمييز، وتعتبر من الركائز الأساسية للتحول الديمقراطي. فهي تضمن أن تكون السلطة خاضعة للمساءلة، وتحد من الاستبداد، وتؤسس لاستقرار اجتماعي وسياسي. وزيادة التزام الأفراد والمؤسسات بالقانون يمثل مؤشراً واضحاً على تقدم الدولة في مسار التحول الديمقراطي، ويظهر مدى فعالية المؤسسات في حماية الحقوق والحريات (رشاد، 2006، ص 196).

خامسًا: المشاركة السياسية

تشكل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، بما في ذلك الانخراط في الأحزاب والمنظمات المدنية والمشاركة في الانتخابات، مؤشراً عملياً على التحول الديمقراطي. فالمشاركة الفعالة تعكس وعي المجتمع بحقوقه وواجباته، وتزيد من شرعية النظام الديمقراطي، وتعزز من قدرته على التكيف مع التحديات والتغيرات السياسية والاجتماعية. كما أن توسيع دائرة المشاركة يشمل تمكين الشباب والنساء والفئات المهمشة لضمان تحول شامل ومستدام (إسراء، 2008، ص 34).
يتضح من دراسة مؤشرات التحول الديمقراطي أن النجاح لا يقاس بإجراء الانتخابات وحدها، بل بالقدرة على بناء مؤسسات مستقلة، وضمان حرية الرأي والصحافة، وسيادة القانون، وتعزيز المشاركة السياسية. وتظهر هذه المؤشرات بوضوح الترابط بين الأبعاد المؤسسية والاجتماعية والسياسية، وتساعد على تقييم التقدم الديمقراطي بشكل موضوعي. كما أنها تمثل أساسًا لتفسير نتائج التجارب الديمقراطية المختلفة، بما في ذلك تجربة ليبيا، وتوفر معايير واضحة لتحديد المخاطر واستراتيجيات المعالجة، بما يربط هذا المحور بالمحاور التالية حول أسباب التحول والتحديات الراهنة.

المحور السادس : أسباب التحول الديمقراطي

شهد العالم موجات مختلفة من التحول نحو الديمقراطية Waves of Democratic Transition فقد وصف صموئيل هانتنغتون هذا التحول في كتابه الشهير " الموجة الثالثة من الديمقراطية " .Democracy's Third Wave بأن الديمقراطية جاءت في ثلاث موجات، وموجتان مضادتانTwo Reverse Waves، هذه الموجات فسرت التحول من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية في فت ارت زمنية مختلفة، بدأت الموجة الأولى من الديمقراطية في العشرينيات من القرن التاسع عشر، وانتهت في عام 1926، استمرت هذه المرحلة ما يقارب عن قرن من الزمان، حيث ازداد عدد الدول الديمقراطية في هذه الموجة إلى 26 دولة. أتبعت الموجة الأولى من الديمقراطية بموجة مضادة Reverse Wave بوصول موسوليني إلى السلطة في إيطاليا في عام 1922، وبحلول عام 1942 انخفض عدد الدول الديمقراطية إلى حوالي 12 دولة (Huntington, 1991) ، بينما بدأت الموجة الثانية من الديمقراطية في أعقاب انتصار دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية في عام 1962 إلى 36 دولة، ومرة أخرى شهدت العملية الديمقراطية انتكاسة جديدة بين عامي 1961-1995، الأمر الذي أدى إلى تدني عدد الدول الديمقراطية إلى 31 دولة (Huntington, 1991).

حيث تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي، وتمثل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل البيئة المناسبة لبدء عملية الانتقال نحو الديمقراطية. ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى أربعة أبعاد رئيسية: الأسباب الداخلية، الأسباب الاقتصادية، دور المجتمع المدني، والعوامل الخارجية.

أولًا: الأسباب الداخلية

تلعب القيادة والنخب السياسية دورًا جوهريًا في اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، إذ يجب أن تكون قادرة على مواجهة المعارضة وتعزيز المشاركة في صنع القرارات وتوزيع الموارد بشكل عادل. ويشير الباحث هالة جمال ثابت إلى أن إدراك القيادة للتكاليف المرتبطة بالاستمرار في الحكم السلطي، وتأثير ذلك على ضعف المؤسسات، يمثل أحد المحركات الأساسية للتحول الديمقراطي في أوغندا، حيث ساهمت الوعي السياسي للقيادات في توجيه عملية الإصلاح وبناء مؤسسات جديدة (ثابت، 1991، ص 57).

وتتصل الأسباب الداخلية أيضًا بأزمة الشرعية، التي تنتج عن فقدان المواطنين للثقة في المؤسسات القائمة، مما يولد شعورًا عامًا بعدم الرضا ويخلق ضغطًا على النخب السياسية لتبني الإصلاحات. ويعد إدراك القيادة لتراجع الشرعية وتزايد المطالب الشعبية أحد الأسباب الجوهرية التي تدفع نحو التحول الديمقراطي، حيث يمثل هذا الوعي عامل ضغط داخلي يدفع النظام إلى التغيير قبل فوات الأوان.

ثانيًا: الأسباب الاقتصادية

تلعب الأوضاع الاقتصادية دورًا حاسمًا في دفع الدول نحو التحول الديمقراطي، إذ أن الأزمات الاقتصادية المتصاعدة تضعف قدرة النظام على الاستمرار، وتزيد من الضغوط الشعبية للإصلاح. فالتراجع في مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور الخدمات الأساسية، كلها عوامل تجعل الشعب يطالب بالمزيد من المشاركة والشفافية، ما يسهم في تسريع عملية التحول الديمقراطي. وتبرز العلاقة بين الأداء الاقتصادي والتحول السياسي في قدرة المواطنين على ممارسة الضغوط، وفي قدرة النظام على تلبية المطالب المشروعة للمجتمع، بما يعزز استدامة الديمقراطية (منيسي، 2004، ص 304).

ثالثًا: دور المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني ركيزة أساسية في تعزيز الديمقراطية، فهو يخلق فاعلين جدد في الساحة السياسية وينشر ثقافة التعددية والمشاركة. ويؤكد أحمد منيسي أن المجتمع المدني يشكل أداة فعالة في توجيه مطالب الشعب، ومراقبة أداء المؤسسات، ودعم الإصلاحات السياسية، كما يعزز من الوعي بحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة (منيسي، 2004، ص 304). ومن خلال نشاطه، يساهم المجتمع المدني في خلق بيئة ديمقراطية مستدامة، حيث تصبح المشاركة الشعبية قاعدة أساسية لتحقيق التحول.

رابعًا: العوامل الخارجية

تلعب العوامل الخارجية دورًا مؤثرًا في دفع عملية التحول الديمقراطي، سواء من خلال الضغوط الدولية أو تأثير التجارب الناجحة في دول أخرى، وهو ما يعرف بمحاكاة الانتشار الديمقراطي. وتوضح إسراء أحمد إسماعيل أن نجاح الديمقراطية في دولة معينة قد يشجع دولًا أخرى على اتباع نفس النهج، لكن على الرغم من أهمية العوامل الخارجية، تظل الأسباب الداخلية أولوية، حيث إن التحول الديمقراطي يعتمد أساسًا على قدرة المجتمع المحلي والنخب السياسية على استيعاب التغيرات وتطبيقها بشكل فعلي ومستدام (إسراء، 2008، ص 29–30).

إن أسباب التحول الديمقراطي متعددة ومترابطة، حيث يشكل التفاعل بين القيادة السياسية، والأوضاع الاقتصادية، والمجتمع المدني، والضغوط الخارجية بيئة مناسبة لبدء العملية الانتقالية. ويؤكد التحليل أن التركيز على العوامل الداخلية يبقى الأساس لضمان نجاح التحول واستمراريته، بينما تكمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والخارجية هذا الإطار لتوفير شروط ملائمة للانتقال الديمقراطي. ويظهر من هذا الفهم أن أي استراتيجية لتحويل النظام يجب أن توازن بين هذه العوامل لتحقيق استقرار مؤسسي وسياسي، وهو ما يهيئ السياق لدراسة التجربة الليبية كنموذج والتحديات المعاصرة التي ستناقش في المحاور القادمة.

المحور السابع: التحول الديمقراطي في ليبيا نموذجًا

يعتبر التحول الديمقراطي في ليبيا نموذجًا معقدًا وفريدًا في دراسة عمليات الانتقال السياسي، نظراً للتداخل العميق بين العوامل الداخلية والخارجية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلاد بعد 17 فبراير 2011. تحولاً جذريًا من نظام استبدادي طويل الأمد إلى مرحلة انتقالية غير مستقرة، تتسم بالصراعات السياسية والانقسامات القبلية والمناطقية، وهو ما جعل التجربة الليبية أحد أبرز النماذج لدراسة ديناميكيات التحول الديمقراطي في بيئات متقلبة (منصور، 2014، ص. 52).

أولاً: المراحل التطبيقية للتحول الديمقراطي في ليبيا

يمكن إسقاط مراحل التحول الديمقراطي التقليدية على الحالة الليبية لفهم طبيعة الانتقال المعقد. تشمل هذه المراحل:

1. مرحلة الاستعداد والتأهب: شهدت ليبيا في هذه المرحلة تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد نظام القذافي، مما أدى إلى انهيار النظام السلطوي وإضعاف مؤسساته التقليدية. تمثل هذه المرحلة نقطة البداية الضرورية للتحول الديمقراطي، إذ تبدأ فيها القوى السياسية والاجتماعية في إعادة تقييم النظام القائم وتحديد أولويات التغيير (الرفاعي، 1997، ص. 26).

2. مرحلة ظهور الإجماع حول ضرورة التغيير: برز في هذه المرحلة توافق نسبي بين مختلف الفصائل السياسية والمجتمع المدني على أهمية بناء الدولة ومؤسساتها وإعادة تشكيل البرلمان، رغم استمرار الانقسامات العميقة بين المجموعات المختلفة. وتعد هذه المرحلة حاسمة لضمان وضوح أهداف التحول وتحديد مساراته الممكنة.

3. مرحلة تأمين التحول الديمقراطي: تمثل هذه المرحلة تحديًا كبيرًا في ليبيا بسبب الانقسامات السياسية والقبلية المستمرة، والتي أعاقت تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وأسهمت في استمرار الفوضى وظهور هياكل سياسية هشة. ولضمان استدامة التحول الديمقراطي، يتطلب الأمر جهودًا متكاملة من جميع الفاعلين السياسيين والمجتمعيين (منصور، 2014، ص. 58).

4 - المخاطر المرتبطة بالمراحل : تتضمن المخاطر احتمالية الارتداد إلى النظام السلطوي، إذ يمكن أن تتواجد مؤسسات النظام القديم جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الديمقراطية الجديدة، مما يزيد من احتمالية الصراعات السياسية والعرقلة المؤسسية. وتشير الدراسات إلى أن نجاح التحول يعتمد على قدرة الدولة على معالجة هذه المخاطر وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات (منصور، 2014، ص. 61).

ثانياً: استراتيجيات التحول الديمقراطي في ليبيا

يمكن تصنيف استراتيجيات التحول الديمقراطي المطبقة في الحالة الليبية وفق الأبعاد التالية:

1. **الاستراتيجية المؤسسية:** تهدف إلى بناء مؤسسات سياسية قوية ومستقلة، مثل البرلمان، القضاء، والأحزاب السياسية، لضمان تمثيل المواطنين وحقوقهم. وتشمل السماح بتكوين الجمعيات لتعزيز المشاركة المجتمعية، إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ودعم المجتمع المدني (عبد الغفار، 2012، ص. 131).

2. **الاستراتيجية الاجتماعية:** تهدف إلى توجيه الموارد في القطاعات العامة والخاصة لتحسين الظروف المعيشية، وتقليل التوترات الاجتماعية، وتعزيز ثقافة التعددية والمشاركة (صميغ المري، 2008، ص. 47).

3. **استراتيجية الفعل السياسي:** تسعى إلى إعادة هيكلة القوى والمؤسسات غير الديمقراطية، تلبي المطالب الشعبية، وضمان وجود قيادة سياسية قادرة على تنفيذ إصلاحات فعالة (دياب، 2010، ص. 58).

4. **الاستراتيجية التعليمية:** تشمل تعزيز التعليم السياسي والتوعية الديمقراطية بين المواطنين لفهم حقوقهم وواجباتهم، وبناء ثقافة سياسية جديدة.

5. **الاستراتيجية الاقتصادية:** تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية وتنمية الموارد، بما يسهم في استقرار المجتمع وتعزيز استدامة التحول الديمقراطي.

ثالثاً: أنماط التحول الديمقراطي في ليبيا

شهدت ليبيا تجارب متعددة لأنماط التحول الديمقراطي:

1. **التحول من خلال الشعب:** برز جليًا في ثورة 2011، حيث أدى الاحتجاج الشعبي إلى الإطاحة بنظام القذافي وبدء عملية التحول الديمقراطي.

2. **التحول من الأعلى:** حاول بعض القادة الظهور بمظهر الإصلاحيين بعد الثورة، لكن هذه الجهود لم تكن كافية لخلق نظام ديمقراطي حقيقي.

3. **التحول عبر التفاوض**: شهدت ليبيا محاولات للتوصل إلى اتفاقات سياسية، لكنها غالبًا ما باءت بالفشل بسبب الانقسامات العميقة بين الفصائل المختلفة.

4. **التحول عبر التدخل الخارجي:** تدخل المجتمع الدولي لدعم التحول الديمقراطي، إلا أن تأثيراته كانت محدودة نظرًا للتعقيدات الداخلية والصراعات المسلحة.

5. **الإصلاحات التدريجية:** تمثل صعوبة تنفيذ إصلاحات تدريجية في ليبيا بسبب الفوضى المستمرة والصراع المسلح، مما يعيق تحقيق التحول الديمقراطي المستدام.

رابعاً: مؤشرات التحول الديمقراطي في ليبيا

تعكس مؤشرات التحول الديمقراطي التقدم نحو الديمقراطية وتوضح التحديات:

حرية الانتخابات ونزاهتها: الانتخابات في 2014 لم تحقق النزاهة الكاملة، حيث سيطرت الانقسامات المسلحة والسياسية على النتائج (إسراء، 2008، ص. 34).
بناء المؤسسات الديمقراطية: ضعف المؤسسات الناشئة بعد الثورة، مثل المؤتمر الوطني والبرلمان، أسهم في محدودية الفاعلية.
حرية الصحافة والرأي: تراجعت حرية الصحافة بعد الثورة نتيجة التهديدات والاغتيالات المستمرة للصحفيين.
سيادة القانون: تشير إلى التزام الجميع بالقوانين دون تمييز، لكن الوضع الليبي يعاني من ضعف العدالة والفوضى القانونية.
المشاركة السياسية: رغم الجهود التشجيعية، ظلت المشاركة محدودة بسبب الانقسامات السياسية وعدم وجود مصداقية.

خامساً: أسباب التحول الديمقراطي في ليبيا

1. **الأسباب الداخلية:** ضعف الشرعية السياسية للنظام السابق وتغيير إدراك القيادات والنخب السياسية حول تكاليف البقاء في السلطة (ثابت، 1991، ص. 57).
2. **الأسباب الاقتصادية:** تدهور الوضع الاقتصادي والنزاع على الموارد أسهم في تفاقم الأزمات الاجتماعية والسياسية.
3. **دور المجتمع المدني:** محدودية تأثير منظمات المجتمع المدني بسبب الانقسام السياسي وضعف التنسيق بينها (منيسي، 2004، ص. 304).
4. **العوامل الخارجية:** تدخل المجتمع الدولي لم يكن دائمًا إيجابيًا، وتباينت نتائجه بسبب الفوضى السياسية والتعقيدات المحلية (إسراء، 2008، ص. 29-30).

سادساً: المداخل التحليلية لفهم التحول الديمقراطي في ليبيا

1. **المدخل التحديثي:** يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، معتبرًا أن مستوى التعليم والثروة والشرعية السياسية مؤشرات حيوية للتقدم الديمقراطي. (بشارة ، 2012 ، ص 98)
2. **المدخل الانتقالي:** يعتمد على المقارنة التاريخية لتقييم تطور الدول والمراحل التي تمر بها خلال التحول الديمقراطي.
3. **مدخل الثقافة السياسية:** يبرز أهمية الثقافة السياسية في ليبيا، حيث تأخر تطور الثقافة الديمقراطية مقارنة بالتحولات السياسية بعد الثورة، وما زالت بعض الفئات تتبع السلطات التقليدية القبلية. (غسان ، 2013 ، ص 78)
4. **المدخل المؤسسي والاقتصادي:** يوضح ضرورة بناء مؤسسات قوية وهيكلة الاقتصاد لتحقيق الاستقرار واستدامة التحول الديمقراطي.
5. **مدخل المصالح الوطنية وحقوق الإنسان:** يسلط الضوء على الانتهاكات، الانقسام السياسي، وظهور المجموعات المسلحة، وما يترتب على ذلك من تهديد استقرار الدولة. (عبد الرحمن ، 2014 ، ص 12)

يعد التحول الديمقراطي في ليبيا عملية معقدة ومتشابكة، تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية على حد سواء. فالتحديات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية تجعل من التجربة الليبية نموذجًا حيويًا لدراسة ديناميكيات الانتقال الديمقراطي في بيئات متأزمة.
ويؤكد هذا التحليل على أن التجربة الليبية تقدم دروسًا قيمة حول طبيعة التحول الديمقراطي في بيئات معقدة، كما تشكل قاعدة لفهم كيفية تصميم استراتيجيات دعم التحول السياسي والاجتماعي في الدول المماثلة.
في ضوء ما تناولته هذه الورقة من دراسة التحول الديمقراطي في ليبيا، يتضح أن العملية الديمقراطية ليست مجرد انتقال شكلي من حكم استبدادي إلى حكم ديمقراطي، بل هي مسار معقد ومتعدد الأبعاد يتداخل فيه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مع تأثير ملحوظ للعوامل الخارجية. وقد أتاح تحليل المحاور السبعة لهذه الورقة إمكانية تقييم شامل للعوامل المؤثرة على التحول الديمقراطي في السياق الليبي، مما يعكس عمق فهم الباحث للموضوع ويؤكد صحة الفرضية التي افترضت أن التحول الديمقراطي في ليبيا يتأثر بشكل كبير بالعوامل الداخلية والخارجية معاً.

اختبار الفرضية

أظهرت الدراسة أن الفرضية الأساسية قابلة للتحقق من خلال الأدلة المجمعة:
1. **العوامل الداخلية**: مثل الثقافة السياسية والمجتمع المدني، أثبتت تأثيرها المباشر على قدرة الدولة على الانتقال من مرحلة الانتقال إلى بناء مؤسسات مستقرة وفعالة. ضعف الثقافة السياسية، والتأخر في تطوير المجتمع المدني، ساهم في تعطيل العمليات الديمقراطية، كما تجلى في الانقسامات السياسية والقبلية التي أعاقت تنظيم انتخابات نزيهة وبناء مؤسسات قانونية قوية.
2. **العوامل الخارجية**: لعبت التدخلات الدولية أدواراً متباينة، بين الدعم المحدود والتحيز السياسي، مما زاد من تعقيد التحولات. وقد أظهرت التجربة الليبية أن أي مساعدة خارجية دون تنسيق واضح واحترام للخصوصية الوطنية قد تؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية بدلاً من دعم التحول الديمقراطي.

تحليل المحاور

المحور الأول (مفهوم التحول الديمقراطي): أكد التحليل أن التحول الديمقراطي عملية تدريجية وشاملة تتطلب إعادة هيكلة المؤسسات، توسيع المشاركة السياسية، وتعزيز سيادة القانون والمجتمع المدني.

المحور الثاني (مراحل التحول الديمقراطي): توضح أن الانتقال يتم عبر مراحل محددة: الاستعداد والتأهب، ظهور الإجماع حول ضرورة التغيير، وتأمين التحول الديمقراطي، مع الانتباه لمخاطر الارتداد للنظام السلطوي. في ليبيا، تداخلت هذه المراحل مع الفوضى السياسية والقبلية، مما أعاق الاستقرار المؤسسي.
المحور الثالث (استراتيجيات التحول الديمقراطي): أبرز أن الاستراتيجيات المؤسسية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والاقتصادية يجب أن تكون متكاملة لتحقيق الاستدامة الديمقراطية. في الحالة الليبية، كان ضعف المؤسسات، وانعدام العدالة الاجتماعية، والضعف الاقتصادي، من أبرز العوامل المعوقة.
المحور الرابع (أنماط التحول الديمقراطي): أظهرت دراسة ليبيا كيف يمكن للتحولات أن تحدث من خلال الشعب، من الأعلى، عبر التفاوض، أو التدخل الخارجي، وأن لكل مسار تداعياته الخاصة على الاستقرار السياسي والاجتماعي.
المحور الخامس (مؤشرات التحول الديمقراطي): تحليل المؤشرات مثل حرية الانتخابات، بناء المؤسسات، سيادة القانون، حرية الإعلام، والمشاركة السياسية، أبرز الخلل الكبير في المؤسسات الليبية بعد الثورة، مما يعكس التحديات المستمرة في تقييم التقدم الديمقراطي.
المحور السادس (أسباب التحول الديمقراطي): وضحت الورقة أن الأسباب الداخلية (التغيير في وعي القيادة والنخب)، الاقتصادية، الاجتماعية، ودور المجتمع المدني، بالإضافة إلى العوامل الخارجية، كلها تتفاعل لتشكل بيئة التحول الديمقراطي، ويظهر أن الأولوية للعوامل الداخلية رغم ضغوط العوامل الخارجية.
المحور السابع (التحول الديمقراطي في ليبيا نموذجاً): قدم نموذجاً متكاملاً لفهم التحول الديمقراطي في بيئة معقدة، حيث تداخلت جميع العوامل السابقة مع الوضع الليبي السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما يؤكد أن النجاح يتطلب استراتيجيات متكاملة وشاملة ومستمرة.

النتائج الرئيسية

1. التحول الديمقراطي في ليبيا يظل هشاً نتيجة الانقسامات الداخلية والتحديات المؤسسية والاقتصادية.
2. التدخل الخارجي لم يساهم بشكل فعال في دعم التحول الديمقراطي، بل أحياناً أدى إلى تعقيد المسارات.
3. ضعف الثقافة السياسية والمجتمع المدني حال دون ترسيخ قواعد الديمقراطية واستدامة المؤسسات.
4. الفشل النسبي للانتخابات وبناء المؤسسات يعكس حاجة ليبيا إلى إعادة هيكلة شاملة ودعم متدرج لتحقيق الاستقرار.

التوصيات

1. تعزيز المؤسسات الديمقراطية: ضرورة بناء مؤسسات قوية ومستقلة لضمان سيادة القانون وحماية الحقوق الأساسية.
2. تفعيل دور المجتمع المدني: دعم المنظمات المحلية لتعزيز المشاركة والتوعية السياسية.
3. تطوير الثقافة السياسية: برامج تعليمية وتدريبية لتعزيز الوعي بحقوق وواجبات المواطنين في العملية الديمقراطية.
4. إصلاح اقتصادي شامل: تنويع الاقتصاد وتقوية البنية التحتية الاجتماعية لتقليل الفقر وتعزيز الاستقرار السياسي.
5. تنسيق الدعم الدولي: أي مساعدة خارجية يجب أن تراعي خصوصية الوضع الليبي وأن تكون ضمن استراتيجية شاملة لدعم التحول الديمقراطي.

خلاصة القول تؤكد هذه الورقة أن التحول الديمقراطي في ليبيا عملية مستمرة ومعقدة، تتطلب جهوداً متكاملة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع مراعاة تأثير العوامل الداخلية والخارجية. إن فهم هذه العوامل وتطبيق الاستراتيجيات المناسبة يشكل الطريق الأكثر فاعلية نحو بناء نظام ديمقراطي مستقر ومستدام في ليبيا، ويبرز أهمية الاستفادة من التجارب الدولية مع مراعاة الخصوصية الوطنية.

قائمة المراجع

1) أبراهيم اسراء أحمد إسماعيل (2008)، العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر
2) أحمد منيسي،(2004)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مؤسسة الاهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر
3) أماني صالح دياب (2012)، الانتخابات والتحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين النموذجيين التونسي والمصري، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل
4) أميرة إبراهيم حسن دياب، (2010) التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
5) بشارة، عزمي. (2019) لماذا لم تنجح تجربة الانتقال الديمقراطي في ليبيا بالرغم من إجراء عمليتي انتخابات بعد الثورة، 21 ديسمبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
6) بلقيس أحمد منصور،(2004)، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ، القاهرة ، مكتبة مدبولي

7) ثابت هالة جمال، (1991)، ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغدا -دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، المعهد المصري للدراسات السياسية
8) حسنين إبراهيم. (2013). الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات.
9) رشاد، عبد الغفار، محمد،(2012)،رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والإصلاح السياسي، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، 21 - 22الصيف/يونيو/ 2005 ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس.
10) سلامة، غسان (2013) .**المجتمع والدولة في المشرق العربي** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11) حمدي عبد الرحمن (2014) .**الدولة الهشة وإشكالية بناء المؤسسات في العالم العربي** .القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
12) عزمي بشارة (2012) .**في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
13) المري علي بن سعيد بن صميغ، (2010) التحول الديمقراطي في دولة قطر ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة
14) نجلاء الرفاعي البيومي ،(1997)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا(دراسة ضمن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في الصين) ، القاهرة ، مركز الدراسات الأسيوية.

المراجع الإنجليزية:

1) Crescenzi, M. J. C. (1999). "Violence and uncertainty in transitions." Journal of Conflict Resolution, 43 (2).
2) Deegan, Heather Seymour Lipset (1994). The Middle East and Problems of Democracy. Colorado: Lynne Rienner.
3) Doorenspleet, Renske. (2000). Reassessing the three waves of democratization. World Politics, 52 (3).
4) Fish, M, Steven. (2011). Are Muslims distinctive? A look at the evidence. Oxford: Oxford University Press, USA.
5) Huntington, S. P. (1991). The third wave: Democratization in the late twentieth century. Norman: University of Oklahoma Press
6) Johnston, H. (2012). State violence and oppositional protest in high-capacity authoritarian regimes. *International Journal of Conflict and Violence, 6.* (1).
7) Lewis, Paul, (2005). Democratization in Eastern Europe. In Potter, David (Ed.), Democratization. Cambridge: Polity
8) Alnnale, T. (2026). Predictive Governance in Digital Enterprises: An LSTM-Enhanced Deep Learning Framework for Economic Optimization of IT Incident Management Using Enriched Process Logs. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 86-113.
9) McFaul, M., Magen, A. Stoner, K. (2007). Evaluating international influences on democratic transitions: Concept paper. Center on democracy, development and the role of law. Freeman Spogli Institute for International Studies. Stanford: CA.
10) O'Donnell, G. A., Schmitter, P. (1986). Transitions from authoritarian rule: Prospects for democracy. Baltimore: Johns Hopkins University Press.